انفجار محطة الصرف الصحى بأخميم قبل افتتاحها آثار القضية

الكوارث تفضح غيبوبة الحكومة

د. عاطف عبيد

ممدوح كنوانى

تشكيل لجنة لحصر اعداد المتضررين والخسائر وصرف التعويضات ومواساة الضحايا.. «اكلشيه» حكومى فى التعامل مع اى كارثة تقع فوق رأس المواطنين. حدث ذلك فى حادث قطار الصعيد مع ٣٦١ ضحية واكثر من الف مصاب، وقبله تحطم الطائرة المصرية بالقرب من السواحل الامريكية، ومع ضحايا سكان الضغط العالى بالقليوبية وعدد من قرى الصعيد كل عام فى موسم السيول.

ومع ضحايا العمارات، والبيوت القديمة الذين يلقون مصرعهم تحت انقاضها نتيجة خراب ذمم واهمال عدد من المسئولين بالاحياء المختلفة.. واخيرا فى حادث انفجار محطة الصرف الصحى قبل افتتاحها بمحافظة سوهاج، والذى راح ضحيته ١٧ مواطنا وتدمير ٧٠ منزلا وتصدع ٢٠٠ منزل اخر وغرق ٩٠٠ فدان.

انها حكومة ادارة الأزمات بالتليفون، فلا يظهر المسئولون فيها الا امام عدسات التليفزيون، يعيدون اكليشيهات اللجان التى ستقوم بحصر اعداد المتضررين والخسائر وصرف التعويضات المؤقتة والعاجلة.. اما مصير المتضررين والضحايا بعد ذلك فلا يتفضل احد من المسئولين بالاجابة عن هذا السؤال.. واسألوا عن مصير ضحايا قطار الصعيد الذين حصلوا على التعويضات بعد عام كامل من الحادث نتيجة لحملات صحف المعارضة التى طالبت الحكومة بتنفيذ وعودها.

اختفى المسئولون فى حادث تهدم وتصدع اكثر من ٢٧٠ منزلا وغرق ٩٠٠ فدان بسوهاج نتيجة انفجار محطة للصرف الصحى قبل افتتاحها رسميا!! فلم يظهر امام عدسات التليفزيون الا المحافظ الذى وعد بصرف ٢٠٠٠ جنيه لاسرة المتوفى وخيام لايواء الضحايا!!

لم تظهر فى الصورة التى لم تكن سوى مزيد من الدمار وزيرة الشئون الاجتماعية ولم يكلف المسئول عن مديرية الاسكان بالمحافظة نفسه مهمة الدفاع عن مسئوليته فى انهيار محطة الصرف الصحى قبل تسليمها.. ولم يظهر رئيس مجلس الوزراء ليقول لنا ما هى الاجراءات الذى سيتخذها فى مواجهة المسئولين التابعين له، وقبل ذلك كيف سيتم تعويض اهالى نجع الشيخ حامد باخميم الذين دفعوا ثمن اهمال وتسيب المسئولين بالحكومة!

كشفت كارثة سوهاج الجديدة عن غيبوبة الحكومة فى التعامل مع الازمات، وعدم احترامها للمواطنين والراى العام.. فلا احد من المسئولين خرج ليقدم استقالته، وهذا ما تعودنا عليه ولا احد من الوزراء طالب بمحاكمة المهملين كالعادة بل ولم يخرج احد ليبرئ نفسه والاخطر لم يكلف مجلس الوزراء نفسه بتقديم تصور لتعامله مع الازمة امام الرأى العام.

مصرع ١٧ مواطناً وتدمير وتصدع ٢٧٠ منزلا وغرق ٩٠٠ فدان بسوهاج.. والمحصلة تعويضات هزيلة ومسئولون هاربون من المواجهة

محمد عبدالباقى

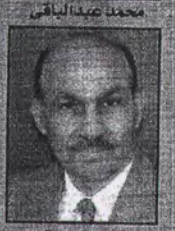
صلاح الدسوقى

د.محمد عبدالباقى:
أجهزة التعامل مع الأزمات عديدة ولكنها عاجزة

د.صلاح الدسوقى:
عدم محاكمة المسئولين المقصرين وراء استمرار الكوارث

تحقيق: على تركى

التخطيطية والمعمارية على ان الدولة تواجه العديد من الكوارث والازمات سواء كانت ناتجة عن ظواهر طبيعية مثل الزلازل والفيضانات او ناتجة عن العامل البشرى مثل حوادث الطرق وانهيار المبانى او السدود بنفس الالية التى تفتقد الى الحلول العلمية او وضع سيناريوهات للازمات المتوقعة والأسلوب الامثل للتعامل مع تلك السيناريوهات الامر الذى يتطلب حصرا لامكانيات وقدرات الاجهزة المختلفة العاملة فى الدولة على كافة المستويات من المستوى المحلى الى المستوى المركزى مع حصر لكفاءة العاملين على تلك الاجهزة.

ويضيف: فى مصر توجدالعديد من الجهات التى تتعامل مع الكوارث عند حدوثها مثل وزارة الدفاع وهيئة الدفاع المدنى من خلال وزارة الداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية والاجهزة المحلية على مستوى القرى والمحافظات ويوجد جهاز لادارة الازمات يتبع مجلس الوزراء واخر يتبع المحافظات كما ان هناك جهات بحثية تهتم بذلك الموضوع مثل مركز ادارة الازمات التابع لكلية التجارة جامعة عين شمس ولكن الامر يفتقد الى وجود منظومة متكاملة تعمل على تفعيل اداء الاجهزة المختلفة وتحتوى على بنك للمعلومات مسجل عليه جميع الامكانيات والقدرات الفنية والبشرية والمعدات مع تحديد مواقعها الجغرافية حتى يسهل نقلها او تحريكها فى حالة حدوث الازمات كما ان الامر يتطلب وجود شبكة جيدة من الاتصالات تعمل على سرعة التنسيق ورد الفعل لمواجهة الازمات خاصة وانها غير معروف مواعيدها او احجامها الامر الذى يتطلب اعداد منارة لكوارث وهمية لقياس مدى كفاءة تنفيذ الاجهزة المختلفة للمهام المنوطة لها.

ويضيف د.محمد عبدالباقى بانه من خلال مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية وبالتعاون مع مركز ادارة الازمات والكوارث بجامعة دلفت بهولندا وجامعة وتس بجنوب افريقيا تم اعداد وتنظيم عدة برامج ودورات تدريبية تهدف الى رفع كفاءة وبعى العاملين بالاجهزة المحلية بالدولة على كيفية التعامل والحد من تاثير الكوارث عند حدوثها ووضع المخططات والبرامج التى تستهدف منع حدوث بعض من هذه الكوارث.

المحاكمة

ويؤكد د.صلاح الدسوقى رئيس المركز العربى للادارة انه لابد من منع الكوارث من الحدوث او التقليل من احتمال حدوثها وهذا لا يتأتى الا بالتخطيط والتنفيذ الجيد للمشروع ووضع نظام جيد للمتابعة والصيانة بما يسمح بمنع حدوث اى نوع من الازمات والكوارث اما فى حالة حدوث الازمة ومفترض ان ذلك لا يتحقق الا فى الحالات النادرة ولاسباب خارجة عن سيطرة ادارة المشروع وفى هذه الحالة يتم التعامل مع الازمة من خلال الادارة يعاونها فريق لادارة الازمة حتى يمكن تقليل الاثار السلبية التى تنتج عنها وحتى يتم احتواء الازمة باقل خسائر ممكنة مشيرا الى ان علم ادارة الازمات اصبح احد العلوم الاساسية التى تدرس فى برامج ادارة الاعمال كما انه اصبح برنامجا تدريبيا يوجه الى مستويات الادارة المختلفة بدءا بمستوى الادارة العليا حتى تستطيع امتلاك القدرات والمهارات والمعلومات اللازمة لادارة الازمة بمستوى كفء مؤكدا على ضرورة تنمية وعى الادارة فى المنشآت المصرية باهمية التزود بالعلوم الحديثة فى الادارة واعتبارعملية التدريب استثمارا هاما لتنمية القوى البشرية وذلك من شانه ان يرفع من مستوى الاداء لتعويض الخسائر التى تنتج عن انخفاض الوعى الادارى.

ويشير الى ان سياسة الثواب والعقاب من اهم اسباب الحد من الكوارث غير الطبيعية، حيث تحقق تلك السياسة مسالة تحديد المسئولية وتحقيق الاحساس بالعدالة لدى المواطنين.. فالملاحظ ان الذى يحدث عكس ذلك حيث تتركز وسائل مواجهة الكوارث والازمات على محاور التعويض فقط دون محاكمة المقصرين والمهملين الذين تسببوا باهمالهم فى حدوث تلك الازمات، ومن ناحية اخرى عدم متابعة التعويض الكامل للمتضررين.

الصيانة

ويؤكد د.على حافظ الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان قطاع الخدمات بصفة عامة مثل شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات له عمر افتراضي وهذه الشبكات لها طاقة محدودة وبالتالى اذا زاد استعمال هذه الخدمات عن الطاقة المحددة فان ذلك يعجل بالعمر الافتراضى لهذه الخدمات واذا لم يتم تجديد هذه الشبكات عند انتهاء عمرها الافتراضى فانها تمثل خطرا كبيرا حيث يمكن انفجار مواسير المياه بصفة مستمرة وقد حدث ذلك بالفعل فى بعض الميادين والشوارع دون ان يتحرك احد ويمنع حدوث المزيد من تلك الكوارث بالاهتمام بعنصر الصيانة، وبالتالى يجب ان يكون هناك تخطيط من خلال وضع جدول زمنى للبنية الاساسية وكذلك يجب تحصيل اقساط استهلاك لهذه البنية الاساسية واستثمار هذه الاقساط بحيث يمكن بعد انتهاء العمر الافتراضى تجديد هذه الشبكات بالاموال المحتجزة سابقا ولكن ما يحدث ان ايرادات المرافق العامة تدخل الميزانية العامة ويتم استخراج مبالغ لتجديد الشبكات، ونظرا لوجود ضغوط على الميزانية العامة فانه يتم تاجيل تجديد هذه المرافق عند انتهاء عمرها الافتراضى مؤكدا على ضرورة عمل دراسات جدوى وخطة تخطيطية قبل البدء فى اى مشروع حتى يحقق الجدوى الاقتصادية من انشائه.

الرقابة

ويشير د.على حامد -استاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية- الى ان الكوارث غير الطبيعية ترجع فى الاساس الى عدم وجود تخطيط جيد وغياب الرقابة والمتابعة ووجود تقصير واضح واحيانا تواطؤ الى جانب استبعاد اساتذة الجامعات وخاصة فى كليات الهندسة من الاشتراك فى وضع دراسة الجدوى للمشروعات القومية واقتصار الامر على افراد غير مؤهلين فى العمليات التخطيطية موضحا ان عدم وجود تخطيط اثناء عمل المشروعات القومية بسبب خسائر فادحة الى جانب اضافة اعباء جديدة على ميزانية الدولة لم يتم وضعها فى الموازنة العامة للدولة على افتراض عدم حدوث هذه الخسائر مؤكدا على ضرورة الاستعانة بالخبرات الفنية والتخصصية فى المجالات المختلفة عند وضع اى خطة لاقامة مشروعات قومية بالاضافة الى انه يجب التعامل مع الكوارث عند حدوثها من خلال خطة مسبقة ومعدة لمواجهة الكوارث ولكن ما يحدث الآن ان الكارثة تقع ثم يفكر المسئولون فى مواجهتها وهذا يزيد من حجم الكارثة ويسبب خسائر فادحة كان يمكن استغلالها فى عمل مشروعات قومية تعود بالمنفعة العامة على كافة طوائف الشعب وكذلك لابد من تفعيل دور الاجهزة الرقابية والتنفيذية وتقديم المقصرين للمحاكمة الجنائية حتى لا يستشرى الفساد فى معظم المشروعات القومية.

شقة وعلاوة تشجعنا وفرصة عمل، حكومة